قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٣٩٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وأربعون مليونا وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٤٤١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وثلاثون مليونا وأربعمائة وعشرة آلاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٦٨٢٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٧٥٩٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٨٢٦١٠٠٠ جنيه فائض للحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٩٥٨٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه)موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٧٣٨٣٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قـدرت الإيرادات الجارية للسنة المـالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٤٤١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وثلاثون مليونا وأربعمائة وعشرة آلاف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المـالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٩٥٨٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه) بالباب الثالث ـ إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المـادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المـالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة بما لايتعارض مع أحكام القانون المنشىء للهيئة .

(المـادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث ـ (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة الرابعة)

يجوز لوزير المـالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المـادة الخامسة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المـالية .

(المـادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة للاستثمار
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
(١) الاستخدامات الجارية :			**(١) الايرادات الجارية :**		
باب ١ ــ الأجور	٦٨٢٠٠٠٠	٦٠٤٤٠٠٠	باب٢ـ الإيرادات والتحويلات الجارية	٣٤٤١٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠
باب ٢ ــ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٢٧٥٩٠٠٠٠	١٧٩٥٦٠٠٠٠			
جملة الاستخدامات الجارية (أ) ...	٣٤٤١٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية(أ) ...	٣٤٤١٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			**(ب) الايرادات الرأسمالية :**		
باب ٣ ــ استخدامات استثمارية ...	٢٢٠٠٠٠٠	١٨٤٠٠٠٠	باب٣ ــ إيرادات رأسمالية متنوعة ...	٩٥٨٣٠٠٠	٨٨٢٠٠٠٠
باب ٤ ــ التحويلات الرأسمالية	٧٣٨٣٠٠٠	٧٠٢٠٠٠٠	باب٤ ــ قروض وتسهيلات ائتمانية ...	ــ	٤٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ...	٩٥٨٣٠٠٠	٨٨٦٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية(ب) ...	٩٥٨٣٠٠٠	٨٨٦٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٤٣٩٩٣٠٠٠	٣٢٨٦٠٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٤٣٩٩٣٠٠٠	٣٢٨٦٠٠٠٠